مشكلة الندرة المائية بين التعاون والصراع في الشرق الأوسط

د/ قـــادري حـسين
أ/ بحـــــــري دلال
جامعـة الحاج لخضر باتنـة

تزايد الاهتمام بقضايا المياه خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبحت مسألة الأمن المائي تحتل مكانة هامة في سياسات الحكومات ومراكز الأبحاث عبر مختلف مناطق العالم، حيث أشارت العديد من الدراسات أن النسب العالمية لاستهلاك الماء في ارتفاع مستمر، وأنه ستحدث أزمة كبيرة في نهاية القرن 20 وبداية القرن 21، فقد زادت عشر مرات عما كانت عليه من قبل، ليصل نصيب الفرد الواحد من الماء أقل مما كان عليه عام 1970 بمقدار الثلث.

إن تناقص نصيب الفرد يولد لنا ما يعرف بالندرة المائية التي تحدث بفعل عوامل داخلية وخارجية، فأما الأولى فتتعلق بالسلوك الاجتماعي وتكتسب طابع إداري واقتصادي وثقافي، وأما الثانية فتأخذ طابع قانوني أو سياسي.

إن حدوث اضطراب في معادلة السكان والمياه يشير إلى أن الضغوط المائية قد أصبحت حقيقة قائمة، لا في الدول التي تعـــاني من ندرة في المياه فحسب ولكن في الدول الغنية بالمياه أيضـــا، فبينما تعاني العديد من الدول وبالأخص الدول العربية مشكلة ندرة مائية وسوء لإدارتها، تتحدث الدول الغنية عن مشاكل أخرى كالتلوث مثلا، وأصبح بذلك الاستخدام الزائد عن الحد للمياه من الأمور المعروفة جدا الآن في أجزاء من الصين والمكسيك وتايلند والو.م.أ وشمال إفريقيا والشرق الأوسط.

من بين 14 دولة في الشرق الأوسط هناك 9 دول أصبحت تواجه مشكل الندرة المائية، الأمر الذي يجعل هذا الإقليم من أكثر أقاليم العالم التي تعاني من هذا المشكل، ومع تزايد عدد السكان ستصبح مشكلة تأمين المياه في هذه الدول أمرا محتوما، إذ تشير بعض الدراسات أنه في سنة 2025 من المتوقع أن هذه المنطقة ستحتاج إلى 4 أضعاف ما تستهلكه من المياه في الوقت الحاضر.

إن ندرة المياه وارتفاع الطلب عليها يزيد من الضغوطات على مستويين:

1- المستوى الداخلي: ويتجلى من خلال ضغط ثلاثة قطاعات الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي.

2- المستوى الخارجي: ويتجلى في التنافس الدولي على المياه الذي يصل إلى درجة الصراع عندما تتناقض المصالح المائية بين الدول المعنية. فمثلا تخلق طبيعة بعض الأنهار الدولية حالة خاصة في العلاقات الدولية بين الدول التي تمر بها تلك الأنهار، قد تؤدي أية خطوة من خطوات عملية الاستخدام لمياهها إلى صراع مع الدول المجاورة، كبناء السدود والخزانات أو تحويل مياه النهر او فروعه، ومعنى ذلك أنه في حالة الأنهار الدولية من المتوقع أن تنشأ صراعات بين الدول في النهر الواحد، وقد تتطور إلى صدامات عسكرية واسعة خاصة في ظل غياب اتفاقيات مائية بينها لتقاسم حصص المياه.

تبين مختلف الدراسات حول الموارد المائية في الشرق الأوسط- مجال دراستنا- أن المنطقة تعاني من وضع معقد ومتشابك، بسبب الموقع الجغرافي فضلا عن زيادة الطلب على الماء بوتيرة سريعة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني سنويا (2.5% في الأردن، 2.2% في لبنان، 3.6% في الضفة الغربية، 3.8% في سوريا، 3.4% في غزة، 1.9% في إسرائيل) وتسارع معدلات التنمية الاقتصادية، وكذلك التبذير وعدم استخدام الوسائل العلمية في استغلال المياه، بالإضافة إلى تميز أنهارها بصفة الدولية التي تعني مشاكل أخرى يقول الخبير الأمريكي توماس ناف:

إن المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية تمتد لأن تصبح مصدرا محتملا للصراع، وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري كذلك. حيث يشتد الصراع بين الدول الفاعلة الرئيسة في المنطقة مما يسمح بأدوار متزايدة في القوى العالمية[1].

لدراسة مشكلة المياه لابد علينا من معرفة الميزان المائي في المنطقة، وهو أمر ليس بالسهل لاعتبارات عديدة بعضها فنية والأخرى سياسية. أما الفنية فهي صعوبة حصر الموارد المائية التي مازالت تعتمد على وسائل بدائية تتعدم إلى الدقة. وأما الاعتبارات السياسية فتعود أساسا إلى بعض خبراء شؤون المياه الذين لا يعطون أرقاما صحيحة وذلك تماشيا مع مصالح دولهم، فإذا كانت الأرقام عندنا ذات طابع سياسي بصورة عامة، فالأرقام المائية سياسية بامتياز، والمعطيات متناقضة ومختلفة إلى حد كبير ليس فقط بين مصدر وآخر بل لدى المصدر الواحد مما يخلق ارتباكا أمام الباحث.

ولمحاولة تفادي المشاكل -التي تعيق عمل أي باحث-سنحاول الاعتماد على مراجع مختلفة عربية وأجنبية ونأخذ هذه الأرقام المتقاربة لتكون دراستنا أكثر واقعية وأقرب إلى الأصح .

لموضوع دراستنا أهمية نراها كبيرة للأسباب التالية:

01- إن موضوع المياه موضوع معقد وحساس، لأنه سبب الحياة وهذا ما يتطلب البحث فيه تضافر الجهود حيث أصبح يمثل قضية هامة في سياسات العديد من الدول إقليميا ودوليا. بل أصبح يهم حتى الشعوب التي بدأت تستشعر خطورته.

02- تكمن أهمية الدراسة في أن العالم العربي تصل مساحته إلى 9% من مساحة العالم، وفيه خامس تجمع بشري في حين لا تتجاوز موارده المائية 0.74% من الموارد المائية في العالم، وإن نصيب الفرد من المياه في بعض الدول العربية

لا يزيد على 1000 م3 سنويا تمثل نحو 55% من العدد الكلي للسكان في العالم العربي وهي أعلى نسبة في العالم.

03- ترجع أهمية الموضوع أيضا إلى حداثته وجديته، فموضوع تأثير الندرة المائية، على التوجهات الخارجية للدول لم يخضع للدراسة الأكاديمية بالشكل الذي يجيب على كافة التساؤلات، لذا سنحاول الإلمام بالجوانب الاقتصادية، القانونية والسياسية.

04- إن المشكلة المائية في الجزيرة العربية وبلدان المغرب العربي يغلب عليها الطابع الفني والإداري، ولا يثير مشكلات سياسية كبيرة تذكر على عكس منطقة الشرق الأوسط وأهم مشكلاتها الصراع العربي-الإسرائيلي.

05- إن موضوع دراستنا سيحاول أن يؤصل نظريا للموضوع من خلال مختلف النظريات المائية، في العلاقات الدولية التقليدية والحديثة، وهذا ما يعتبر نادرا في مختلف الدراسات المائية.

تتمحور دراستنا حول إشكالية أساسية: في ظل وجود إخلال التوازن بين الموارد المائية المتجددة والمتاحة والطلب عليها. كيف ستتعامل الدول مع هذا المشكل؟ أي هل أن مشكلة الندرة تؤدي إلى صراعات وحروب، أم ستنتج تنافس سلمي في إطار تعاون؟ تتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة أهمها ما هي أهم المقاربات النظرية التي تناولت مشكلة الندرة المائية؟ ما هي الوضعية المائية الحالية والمستقبلية للشرق الأوسط؟ ما هي أهم بؤر التوتر في هذه المنطقة؟ هل هناك اتفاقيات قانونية تنظم المسألة المائية بين هذه الدول، كيف يمكن توجيه السياسات الخارجية لحل هذا المشكل، وما مستقبل هذه المشكلة؟.

1 – تحديد المفاهيم:

أ–مفهوم الندرة المائية:

كثيرة هي التعاريف التي تناولت الندرة المائية، ويستخدم عادة لتوضيح النقص في عرض المياه المعتاد عليه، والمعروف باحتياجات الفرد المائية على مدار العام، وهو ما عرف "بحد الأمان المائي" Water stress index، وهو متوسط نصيب الفرد في بلد ما سنويا من الموارد المائية المتجددة والعذبة، لمواجهة الحاجة إلى الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي. واعتبر عالميا معدل 1000م^3 من المياه المتجددة للفرد في المتوسط هو الحد الذي دونه يتعرض البلد لمشكلة "ندرة مائية". أما إقليميا، فيتفق الكثير من الباحثين على أن معدل 500م^3 من المياه للفرد سنويا هو الحد المناسب للمناطق الجافة وشبه الجافة ومنها المنطقة العربية.

ب–مفهوم الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي:

إن الأمن كمطلب طبيعي يسعى الإنسان لتحقيقه، اتسع نطاقه مع ظهور الدولة التي عملت إلى الوصول إليه عن طريق الحرب أو عن طريق علاقات حسن الجوار، وبعدما كان الأمن مهددا بالعامل العسكري، دخلت عوامل تهديد أخرى تمثلت في الجوانب الاقتصادية،الاجتماعية، العقائدية، وحتى البيئية.

ولكي لا يبقى مفهوم الأمن مرتبطا بالجوانب العسكرية الإستراتيجية كما هو في الاتجاه الواقعي، أو الجوانب الاقتصادية، جاءت الدراسات الحديثة وفي مقدمتها دراسة المفكر بوزان الذي سمحت بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى أبعاد عديدة عسكرية اقتصادية، بيئية وسكانيـــة. ويعني بذلك الأمن: "أنه الإجراءات التي تلتزم بها الدولة أو مجموعة من الدول، لضمان أمنها واستقلالها وسيادتها في المجتمع الدولي، بما يتلاءم والتزاماتها الدولية سياسيا وجغرافيا وتاريخيا لتحقيق التنمية بكافة جوانبها، وتدعيم القوة العسكرية لشعوبها لتصل إلى مكانة مرموقة في المجتمع الدولي، بناء على تخطيط علمي مدروس يحقق الغايات

والأهداف المرجوة". وعليه، ومع نهاية الحرب الباردة ابتعدت الدول عن تبني الصيغة القديمة للأمن القومي، ساعية إلى ايجاد صيغ أخرى، لأنه أصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون مجهزا للتعامل مع الأزمات الإقليمية، مشكلة الغذاء، مشكلة الطاقة، مشكلة التلوث البيئي ومشكلة الندرة المائية وغيرها[2].

مما سبق نرى أن مفهوم الأمن القومي هو " تلك العملية التي تعكس في مسيرتها دلالة مفهوم معقد متشابك، والتي تعني بالأساس قدرة الدولة شعبا وحكومة على حماية وتنمية قدراتها وإمكاناتها، على كافة المستويات من خلال كافة الوسائل والسياسات، كل هذا من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد السياسي والاجتماعي للدولة، وتطوير نواحي القوة لفلسفة قوية شاملة تأخذ في اعتبارها كل التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة "

وعليه، فإن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم ديناميكي ليس بالحقيقة الثابتة التي تحققها الدولة مرة واحدة، بل مسألة متغيرة. فقد تكون الدولة في مرحلة ما آمنة وفي مرحلة أخرى غير آمنة، كما أنه مفهوم متعدد الأبعاد السياسية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن توضيح علاقته بالأمن المائي من خلال قول كمال أبو المجد "لا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي ولب الأمن الغذائي ومنتجه هو الماء".

2- مقتربات دراسة الندرة المائية:

لدراسة موضوع الندرة المائية تبدو العديد من المقتربات أهمها: مقترب السياسية المائية والأمن، المقترب الاقتصادي، المقترب القانوني، المقترب التكنولوجي، والمقترب البيئي.

إن النظرة الواقعية في السياسة الدولية تؤكد العلاقة بين ندرة الموارد والصراع، وقد تحدث عن ذلك العديد من المفكرين أمثال فالكن مارك ووبد شارند widstrand–Falkennark، حيث ترى فالكن مارك "أن الماء يمكن أن يكون

كعامل ذو تأثير كبير للصراعات المسلحة" كذلك تحدث Cleick peter عن زيادة الاهتمام في الدراسات السياسية في القرن20، والتي تعتبر أن قضية المياه أصبحت من مواضيع العمليات العسكرية وكوسيلة للحرب وكعامل بارز في السياسات الدولية[3] وعليه فالواقعيون يتوقعون دخول العديد من الدول في حروب من أجل ضمان هذا المورد حاضرا ومستقبلا. في حين يرى أصحاب المقترب الاقتصادي وعلى رأسهم جايمس وينبيني James winpinny أن المشكلة المائية، ليست بالقضية الاستراتيجية بقدر ما هي مشكلة اقتصادية يمكن حلها إذا اعتبر الماء سلعة اقتصادية، وعليه يجب تطبيق ميكانيزمات السوق وليس باستخدام القوة العسكرية.

أما المقترب القانوني فيعتبر أن الخيارات القانونية هي الأنجع، لأن ميكانزمات السوق ترتبط بوجود مؤسسات قادرة على ضمان تطبيق القوانين الاقتصادية، لذلك فإن غياب التشريعات القانونية الوطنية والدولية هو سبب الأزمات المائية، ولحل هذا المشكل يرى الباحث لينكيست Lindquist ضرورة بناء منظومة قانونية مائية تضمن الحقوق المائية وطنيا ودوليا. أما أصحاب المقترب التكنولوجي فيرفضون الأفكار السابقة ويعتبرون أن الوسائل التكنولوجية كفيلة بإيجاد فائض مائي يكفي متطلبات الحاضر والمستقبل.

وأخيرا جاء هذا الاتجاه نتيجة للطور الرابع من الثورة الصناعية وهو طور البيئة والتنمية، ويربط بين الحفاظ على التوازن الحيوي للبيئة الكونية، وكجزء منها مشكلة الندرة المائية التي تفاقمت بسبب أخطاء البشر وسوء إدارتهم وسلوكاتهم تجاه المحيط ككل.

إن الاتجاه البيئي ينظر إلى مشكلة الندرة المائية من زوايا مختلفة كالأمن والاقتصاد والقانون وكذا التكنولوجيا، في علاقاتها مع بعضها البعض. ويركز هذا الاتجاه على مفاهيم معينة كحدود النمو والتطور الشامل، إذ أن الأرض كوكب محدود وموارده محدودة، وما الندرة المائية إلا أحد أسس هذه المحدودية في

الموارد، ولو يستمر الأفراد في استغلال واستنزاف الموارد غير المتجددة. سيصلون في المستقبل إلى القضاء على هذا النظام ككل.

إن حل هذا المشكل لن يكون باستخدام التكنولوجيا، لأن لها أضرار كبيرة على الطبيعة، ولذلك فالحل يتمثل في إحداث تغيرات جذرية في الممارسات الاقتصادية، القيم، العادات الاجتماعية والسلوكات السياسية، لإعادة النظر في طريقة استغلال الموارد الطبيعية، وكيفية تغيير عاداتنا الخاطئة حول استخدام هذه الموارد، وفي ضرورة عقلنة القرارات السياسية لصالح المحافظة على البيئة. تؤكد التجارب أنه من أجل زيادة كميات المياه يتم استنزاف الأنهار وخلق مشاكل بيئية خطيرة كارتفاع الملوحة والتلوث من جراء استخدام المواد الكيميائية، وهذا ما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي والحيواني، وأدى إلى ظهور أمراضا خطيرة تعاني منها الدول المتطورة والمتخلفة على حد سواء.

3-مشكلة المياه في دول حوض نهر النيل.

أ-مصر: تعتبر مصر الدولة الأكثر اعتمادا على مياه نهر النيل، حيث لا توجد موارد مائية أخرى يمكن الاعتماد عليها، فمصر تقع في المناطق الجافة، لذلك فنهر النيل هو عصب الحياة لمصر، وتقدر مياهه بـ97% من موارد مصر المائية[1]

ينصف جريان نهر النيل بالتذبذب الكبير، كما أن وقوع مصر في نهاية النهر يضعها تحت ضغط الأزمات البيئية والسياسية مع الدول الافريقية الأخرى المستخدمة لمياهه، وإذا ما استمرت معدلات الإنفاق على نمطها الحالي، هنا يطرح السؤال: من أين ستأتي مصر بالفرق؟

توصلت بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريرها undp+raf/86/003 عندما زارت مصر ودول حوض النيل في جوان 1989،إلى أن مصر ستواجه نقصا في المياه في المستقبل القريب، إلا إذا عمدت إلى اتخاذ الاجراءات الاحتياطية بالسرعة اللازمة...وإن مشروعات مصر لزيادة

رقعة الأراضي المزروعة في الصحراء تتطلب كميات إضافية من المياه لابد أن تحصل عليها، من إعادة استعمال مياه الصرف ومن مياه الآبار وعن طريق تحسين وسائل الري، وأخيرا عن طريق تنفيذ مشروعات تخزين المياه في أعالي النيل[5].

ب-السودان: يعتبر نهر النيل بالنسبة للسودان المصدر الأساسي في الموارد المائية السطحية، ويصل إيراده إلى 84 مليار م3 عند أسوان، حصة السودان عند هذه النقطة تقدر ب 18.5 مليار م3 حسب اتفاقية 1959 بين مصر والسودان وهي الموارد المتاحة الاستعمال والمتجددة سنويا، بالإضافة إلى بعض الموارد الناتجة عن الأنهار الموسمية والوديان، وكذلك المياه الجوفية.

تقدر المصادر السودانية الاحتياجات المائية لسد الفجوة الحالية في إنتاج الغذاء ومواجهة التزايد السكاني مستقبلا ب 24.5 مليار م3[6]، بمقارنة العرض مع الطلب نجد هناك توازن نسبي لكن بعد التوسع الذي حصل في رقعة السودان الجغرافية، سيجعله يعاني من عجز مائي يقدر ب 9.74 مليار م3 سنة 2025. من أجل ذلك وضعت الحكومة السودانية خططا ومشاريع للري والتوسع الزراعي دون مشاورة مصر، وأهمها شق ترعة كبيرة في شرق البلاد وإنشاء سد كجبار قرب نقلة وسد حميداب قرب مروكما دخل السودان في اتفاقيات منفصلة عن مصر مع إثيوبيا عامي: 1991 و1992 للتعاون في تنمية موارد النيل الأزرق، ولكن بسبب تدهور لعلاقات بينهما أوقف تنفيذ تلك الاتفاقيات، وتبقى إمكانية قيام علاقات بينهما واردة.

ج-دول أعالي النيل: إن الوضع المائي بالنسبة لدول منابع النيل الأبيض في منطقة البحيرات الاستوائية: كينيا، أوغندا، زائير، تنزانيا، رواندا، بوروندي، يتميز عموما بفائض يرجع إلى كثرة الموارد المائية، إذ تقدر كميات المياه ما بين 1000 -2000 مليم3 سنويا، وهذا ما يكفيها للإنتاج الزراعي دون السحب من الأنهار،

لكن إذا لجأت إلى توليد الطاقة فستحتاج إلى هذه الأنهار حتى وإن كانت بنسب قليلة.

العلاقات المائية بين دول حوض النيل:

منذ آلاف السنين و رغم أن مصر لا تستحوذ على المنبع، إلا أنها لم تعاني من مشكلة حقيقية في معالجة موضوع مياه النيل ويرجع ذلك إلى عدم حاجة دول أعالي النيل إلى مياه النيل، لقلة كثافة سكانها ولتمتعها بموارد مائية عديدة لا ترتبط بنهر النيل. لكن ومع بداية الخمسينيات من القرن الماضي انعكست العلاقات القوية بين إثيوبيا والو.م.أ سلبا على العلاقات المصرية-الإثيوبية، لأن موقف الإدارة الأمريكية كان معاديا لسياسة الرئيس جمال عبد الناصر، عملت الو.م.أ للقيام بدراسات مائية لحوض النيل، لحساب إثيوبيا وبتصرف خبراء إسرائيليون.

أما فيما يخص باقي الدول، فقد بدأت بعضها فعليا كأوغندا وتنزانيا، تطالب بحقوقها في مياه النيل وبإلغاء الاتفاقيات السابقة وتعويضها ماديا من طرف السودان ومصر، ومما يزيد الوضع سوءا التدخل الخارجي في المنطقة[7]. فكما فعلت إسرائيل مع إثيوبيا قامت في السنوات الأخيرة بدراسة مسحية لمنطقة حوض نهر الكونغو بين بحيرتي فيكتوريا وألبرت في أوغندا، وتوصلت إلى مشروع لتنظيم الري بالمنطقة لزراعة القطن والقمح وباقي محاصيل الحبوب بمساعدة إسرائيلية.

وانعكس ذلك على العلاقات الأوغندية المصرية والسودانية القائمة على حسن الجوار، حيث تحول الخطاب الأوغندي إلى النقيض في اجتماعات منظمة تيكونيل** عام 1996، إذ اتهمت كلا من مصر والسودان بأنهما تستهلكان أكثر من حاجتهما من المياه وأنهما تقفان ضد أي مشاريع تنوي دول أعالي النيل إنجازها. وطالبت أوغندا كلا من مصر والسودان بدفع تعويضات مالية لها نظير قيامها بدور المخزن الطبيعي لمياه النيل، وهذا يعني توجه أوغندا وجهة كل من تركيا وإثيوبيا....وتشير بعض الدراسات إلى أن أوغندا تخطط لإنشاء سدود أخرى

. كما اتفقت أوغندا مع الكونغو الديمقراطية على البحث عن البترول تحت مياه البحيرات المشتركة بين البلدين. وفي مقدمتها بحيرة ألبرت التي تعد من منابع النيل الأبيض، وهذا ما يؤثر سلبا على نوعية المياه[8].

رغم أن المنابع الأوغندية لا تمد النيل سوى ب14% من موارده، لكنها هامة جدا لأنها دائمة الجريان وليست موسمية مثل مياه النيل الأزرق، لذلك فهي المصدر الأساسي لمياه النيل في مواسم الجفاف. فعندما تعرض حوض النيل لدورة الجفاف كما حدث بين 1980-1988 إذ انخفض منسوب المياه في بحيرة السد العالي في صيف 1987 إلى 148 متر[9] ، الأمر الذي يعني أنه لولا استمرار تدفق مياه النيل الأبيض بنفس معدلاتها، لتوقف جريان المياه إلى مصر وهذا ليس مستبعد حدوثه تماما، حيث يشير المهندس الفرنسي في المعهد العلمي المصري السيد برونت في دراسته لعام 1993 أنه يكفي للقضاء على مصر أن ينشأ سد على فوهة بحيرة تيانزا وهي الآن تعرف باسم بحيرة فيكتوريا، وإن ذلك سيحرم مصر من المياه التي تأتيها في موسم الجفاف[10]. واقعيا لا يوجد ما يشير إلى تبني أوغندا مثل هذه السياسة، لكن تصريحاتها الأخيرة (في نهاية التسعينيات) تضع هذا الاحتمال ممكن الوقوع.

أما السودان، فيعتبر من الأقطار المهمة في إفريقيا في أنظمة الري أو الزراعة المصرية، لكن سنوات الجفاف وزيادة الرقعة الزراعية أدى إلى زيادة الحاجة إلى المياه، التي تفوق حصة السودان من مياه النيل المتفق عليها لذلك يتطلب الأمر علاقات جيدة مع دول الجوار.

إن تعارض المصالح بين دول حوض النيل يجعل من الصعب تعاونها، كما أنه ما تم من معاهدات بين دول الحوض في الماضي لا يعتد لها وغير ملزمة لأنها أبرمت في ظل الاستعمار. إن طبيعة حوض النيل الجغرافية كون مياهه مشتركة،

تحتم وجود علاقات تتسم بالتعاون بين دول الحوض وأهمها: مصر والسودان وإثيوبيا.

بالرجوع إلى الجانب القانوني لمشكلة المياه لا نجد قانون دولي يحسم الخلاف حول المياه المشتركة، عدا: مبادئ مؤتمر هلسنكي الدولي 1966، واتفاقية 1997 و الاتفاقيات الثنائية. إن المبادئ الدولية بهذا الخصوص عامة وقابلة للتفسير والتأويل بحسب مصالح كل دولة.

وتبقى اتفاقية حقوق المياه بين مصر والسودان 1959*** هي الاتفاقية الوحيدة التي مازالت تنظم العلاقات المائية بين مصر والسودان إلى اليوم، لكنها غير كافية بسبب الانتقادات الكثيرة حولها من طرف السودانيين، ومن طرف باقي دول أعالي النيل. بالإضافة إلى اللجنة المشتركة للتنسيق حول مياه نهر النيل بين دول حوض النيل التي لم تستطع إلى الآن أن تتوصل إلى توصيات مشتركة، بضرورة التعاون في اقتسام موارد المياه على أساس العدالة المشتركة. وذلك بسبب رفض إثيوبيا، لذلك أصبح تشريع قانون دولي أمر لابد منه.

يتضح مما سبق أن هناك أخطارا كبيرة وحقيقية تهدد دول أسفل نهر النيل وخاصة مصر، وتتضح أيضا أن دول حوض النيل لم تصبح فقط تعاني من ندرة مائية، ولكن تعاني من نوعية المياه وخطر التلوث الذي يضفي على المشكلة بعدا آخر وهو البعد البيئي.

4- تركيا والمياه العربية

أ-سوريا: يسود سوريا مناخ البحر الأبيض المتوسط، المعتدل والممطر شتاءا والحار الجاف صيفا، ويصل متوسط الهطول المطري السنوي حوالي 46.6 مليارم3[11] ، تقسم سوريا هيدرولوجيا إلى 9 أحواض مائية هي من الجنوب إلى الشمال اليرموك، دمشق، العاصي البادية، الساحل، الفرات، دجلة والخابور.

إن إجمالي الموارد المائية المتجددة سنويا والمتاحة الاستعمال، بلغت 18.92 مليار م3 سنويا تشكل المياه السطحية منها 10.98 مليار م3 أما المياه الجوفية فقدرت ب 7.938 مليار م3، بإضافة التبخر من المسطحات المائية للسدود الموجودة في سورية والبالغة حوالي 1.738 مليار م3 إلى الاستخدام، فيصبح إجمالي الموارد المائية المستخدمة لكافة الأغراض حوالي 12.75 مليار م3 سنويا[12]

يرى الكثير من الباحثين أن عرض المياه في سوريا لن يختلف كثيرا عما هو عليه الآن، خاصة وأن زيادة الموارد غير التقليدية تبقى محدودة، أما بخصوص الطلب على المياه بين سنة2000-2030 سيزداد أكثر من الضعف بسبب نسب زيادة السكان التي تقدر ما بين 3% إلى 8 و3 % [13]. وذلك على النحو التالي في سنة 2000 – 1,7 إلى 3,6 عام 2030.

بمقارنة عرض المياه والطلب عليها نجد أن سوريا وقعت في عجز مائي لتبدأ من سنة 2000 بمقدار يقدر بين 3,6 مليارم3 ليرتفع سنة 2030 إلى 11.8 مليار م3. وستواجه سوريا عجزا مائيا كبيرا نتيجة لانخفاض الوارد المائي للفرات ونتيجة لتلوث مياهه بسبب مياه الري الراجعة من تركيا في نهر الفرات.

ب-العراق: يقدر أغلب الاختصاصيون في المياه حجم الموارد المائية السطحية في العراق بحوالي 80 مليار م3 منها 50 مليار م3 لنهر دجلة و30 مليار م3 للفرات، وذلك قبل إنشاء مجموعة السدود والمحطات الكهربائية التركية والسدود السورية على النهرين .. تقدر الموارد المائية الجوفية بحوالي 2 مليار م3. أما عن حجم المياه المشغلة ما بين 1998-2005 فتقدر ب 41.52 مليار م3 إلى 45,5 مليار م3 في السنة[14]، وستترتفع هذه الكمية خلال العقود الثلاثة القادمة إلى 64,65 مليار م3، وهو الحد الأقصى الممكن تحقيقه من الوارد المائي السطحي لو بقي تصريف نهري الفرات(700م3/ثا عند المساوة)، ودجلة (600م3/ثا عند كرمة)

حيث التقاء النهرين معا إلا أنها تصريفهما أخذ بالتناقص بسبب مجموعة السدود والبالغة 22 سدا و19 محطة كهربائية[15].

ج-تركيا: حسب أغلب الدراسات العربية، تعتبر تركيا دولة غنية بالموارد المائية حيث تقدر كمية المياه فيها سنويا حوالي 186 مليار م3. بإمكانها استخدام 110 مليار م 3[16]. بينما يرى المختصون الأتراك أمثال الدكتور علي إحسان باغيش أن هناك مبالغة كبيرة، باعتبار تركيا من أغنى دول المنطقة بالموارد المائية إذ ليس لها قدرة زائدة عن الحد المطلوب والذي تحتاجه من المياه، ولكن ما لديها موارد مائية أكثر مما لدى غيرها من الدول المجاورة[17].

باختلاف هذه الأرقام وحسب العديد من المصادر العربية والأجنبية يتضح أن الميزان المائي التركي جيد حتى في المستقبل.

العلاقات المائية التركية - السورية - العراقية:

لم تكن عملية استغلال مياه نهري دجلة والفرات تثير أية مشكلة دولية قبل الحرب العالمية الأولى بسبب وقوع النهرين من المنبع حتى المصب تحت السيادة الدولة العثمانية، إلا أنه وبعد تفكيكها عام 1923 واتصال سوريا والعراق عن السيادة التركية بعد الحرب، اختصت تركيا بالمنبع والمجرى على الدجلة والفرات واختصت سوريا بالمجرى الأوسط للفرات واختصت العراق بنهر دجلة وبالمجرى الأدنى للفرات.

بدأت الخلافات حول اقتسام مياه النهرين ولم تحل إلى غاية اليوم لأسباب أهمها مسألة الأكراد، والعلاقات الإسرائيلية التركية وكذا النزاع المتجدد بين سوريا وتركيا حول لواء الإسكندرون الذي ضمته تركيا إليها عام 1939، لذا فإن الطابع السياسي هو الغالب على دوافع تركيا في سياستها المائية. حيث لا ترسم هذه السياسة بسبب حاجتها إلى الكهرباء وري المزروعات، وإنما لإدراكها أن الماء أشد فتكا من الأسلحة، وهو أقلها ضجيجا وأكثرها نظافة ولديها منه الكثير[18].

مرت العلاقات التركية السورية العراقية بمحطات ما بين التفاهم والخلاف والصداقة، ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

1-في 1939 قدمت فرنسا إلى تركيا منطقة اقتطعتها من سوريا وهي لواء الاسكندرون الغنية بالحقول والمياه والتي تحتل موقع استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط.

2-في نهاية الأربعينيات قامت تركيا بتحويل مجرى نهر قويق الذي ينبع من تركيا ويمر بسوريا وهذا ما أثر سلبا على الزراعة والري والشرب في حلب.

3-في الخمسينيات حاولت تركيا مهاجمة سوريا عسكريا سنة 1958لاختلاف وجهات النظر بينهما، على إثر ذلك قامت الجمهورية العربية المتحدة من مصر وسوريا.

4-من بداية التسعينات تصاعد الدعم السوري للأقليات الأرمينية ثم الكردية، والتي استخدمت الكفاح المسلح من تركيا أسلوبا لتحقيق رغبتها في الانفصال عن تركيا وفي المقابل استقبلت الفارين من بعض التيارات الإسلامية السورية إثر مجابهات دامية بينهما

5-النزاع بسبب مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP) وإنشاء سد أتاتورك على نهر الفرات؛حيث تشكلت لجنة فنية بين الدول الثلاثة وعقدت اللجنة 16 اجتماع دون أن يتم التوصل إلى أي اتفاق ثلاثي حول استخدام مياه نهر الفرات، ويرجع ذلك إلى تماطل تركيا أكثر من ذي قبل. ويعود ذلك إلى عوامل عديدة أهمها فرض الأمر الواقع وفرض نهج قوى في ظل غياب قوانين دولية تمنع ذلك، وكذا الموقف العربي الضعيف من خلال الخلافات السورية – العراقية لتنتهي بغزو العراق الكويت في أوت 1990 حيث سمحت تركيا لقواتها بالاشتراك في تحرير الكويت عام1991 [19] كما تسبب العراق أثناء خلافاته مع سوريا تحرر تركيا من ضغوط شديدة كان يمكن أن تتعرض لها لو أن هاتين الدولتين قد اتحدتا معا في

مواجهة الموقف التركي المتصلب والذي يمكن اختصاره في تصريح سليمان ديميريل رئيس تركيا السابق أثناء تدشين سد أتاتورك حين قال:

"إن ما يعود لتركيا من مجاري مياه الفرات ودجلة وروافدهما هو تركي تتصرف به كما تشاء داخل حدودها... وإن مصادر المياه هي موارد تركية بما أن آبار النفط تعود ملكيتها للعراق وسوريا...إنها مسألة سيادة"[20]

5-**إسرائيل والمياه العربية:** كانت المسألة المائية قضية أساسية واكبت الحركة الصهيونية منذ نشأتها، فمفهوم الحدود الآمنة تدخل فيها منابع المياه في المنطقة وأساسا نهر الأردن ونهر اليرموك ومياه جبل الشيخ ونهر الليطاني. ففي عام 1867 نظمت مؤسسة استكشاف فلسطين البعثة الصهيونية الأولى المكونة من مهندسين لتقسيم الموارد المائية في المنطقة. ووضعت اللجنة في تقريرها مياه نهري الأردن والليطاني في اعتبارها وتمضي الوقائع التاريخية لتؤكد ذلك. ففي عام 1905 قام المهندس العالمي ديلبوس بدراسة حوض نهر الأردن واقترح تحويل مياه نهر الحاصباني أحد منابع نهر الأردن إلى الأراضي الفلسطينية. وأضفى الانتداب شرعية قانونية على تحرك الحركة الصهيونية لبناء الوطن القومي لليهود في فلسطين. وجاء مشروع روتنبرغ 1920 لتوليد الطاقة الكهربائية على نهر اليرموك لتكون البداية للسيطرة على المياه العربية. ثم مشروع هايس لوذرميلك الأمريكي 1938 لشق قناة من البحر المتوسط قرب حيفا تتجه شرقا لتصب في البحر الميت.. والإستلاء على مصادر مياه نهر الأردن وروافده ليتطور الوضع بعد عام 1948 حيث أصبح واضحا تركيز إسرائيل على المياه العربية. فجاء مشروع جونستون 1953 لتليه مشاريع أخرى[21] تأكد في النهاية أن احتلال إسرائيل لمنابع نهر الأردن وسيطرتها على مجرى النهر الذي أدى إلى حرمان الأردن من استغلال نحو 774 مليون م3 سنويا من أصل 1300 مليون م3 [22] وتوضح التقارير

ان الأردن اليوم تحصل على خمس ما تحتاجه من المياه السطحية بعد ما كانت تتوفر له المياه الكافية قبل حرب 1967.

أ-الميزان المائي لدول حوض نهر الأردن:

على الرغم من تضارب الاحصاءات يمكن القول ان هناك فجوة بين الطلب على الماء والمتاح منه في منطقة حوض نهر الأردن، وتبدو المشكلة كبيرة في كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل بسبب الزيادة السكانية، اذ يقدر مجموع السكان في الدول الثلاث حوالي 11 مليون(حسب إحصائيات سنة 2000) يعتمدون على 4 مليار م3 من إيرادات نهر الأردن وروافده حوالي 2870 .1 مليون م3.

وحسب العديد من الخبراء فان احتياجات إسرائيل المائية تتعدى مواردها المتاحة بنحو 40%. حيث بلغ العجز في إسرائيل سنة 2000 نحو 800 مليون م3 بالإضافة إلى نضوب الخزانات الجوفية في الجليل ومرتفعات الجولان[23].

في المقابل، بلغ استهلاك الأردن من المياه نحو 870 مليون م3 وحسب توقعات الباحث توماس ناف فإن الطلب السنوي على المياه في الأردن سيصل إلى اكثر من 1 مليار م3 بعد سنة 2010 [24].

ب-الأبعاد الحقيقية لمشكلة المياه الفلسطينية:

تتمثل مشكلة المياه في فلسطين في 3 محاور رئيسية هي:السيطرة، التحويل، والاستنزاف حيث أسفر الاستغلال المجحف لحق الفلسطينيين في مياههم الجنوبية الى:

- جفاف عدد كبير من الآبار والينابيع في الضفة العربية وقطاع غزة.
- هبوط منسوب المياه في الآبار الزراعية للسكان الفلسطينيين مما أدى إلى ارتفاع الملوحة.

ويمكن ابراز أهم عوامل الصراع حول المياه في منطقة حوض نهر الأردن بما يلي:

- ضعف الموارد المائية المتجددة داخل حدود إسرائيل مما جعلها قاصرة على تخفيف أهدافها
- التركيز الإسرائيلي على منطقة الضفة الغربية لنهر الأردن بمجال استراتيجي ومجال حيوي استيطاني واقتصادي بما يشتمل عليه من مقومات زراعية وتعدينية ومائية ومن ثم الإصرار على التمسك به دون مراعاة لحقوق سكانه الفلسطينيين.
- سرقة إسرائيل للمياه العربية وقد تمثلت في الآتي:
- تحويل إسرائيل لقسم كبير من مياه نهر الأردن إلى المستوطنات اليهودية دون مراعاة للحاجة الشديدة في الضفة الغربية إلى هذه المياه.
- التحكم الكامل بنهر الأردن إثر حرب الأيام الستة عام 1967.
- تهديد إسرائيل لمشروع تحسين استخدام مياه نهر اليرموك بواسطة الأردن وسوريا، بحجة أنه يقلل من منسوب نهر الأردن.
- اعتراض إسرائيل على إنشاء سد المقارن الأردني، مما حرم الأردن من مصادر مائية إضافية.
- سيطرة إسرائيل على جميع مصادر المياه في الضفة الغربية والجولان منذ عام 1967 واستغلال مياهها لمصلحتها.
- احتلال هضبة الجولان مكنت إسرائيل من السيطرة على أهم رافدين من روافد نهر الأردن.
- ترمي سيطرة إسرائيل على جنوب لبنان عام 1978 إلى السيطرة على مياه نهر الليطاني.

الخاتمة:

- إن اختلال التوازن بين عرض المياه والطلب عليها في الشرق الأوسط الذي قد يؤدي في حالة تفاقمه إلى حدوث أزمة مائية في المنطقة، أعطى لمورد

المياه بعدا أساسيا جعل هذه الدول تتنافس لاستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد المائية المشتركة: فبرزت المياه كمصدر للتوتر.

- في ظل عدم وجود قوانين دولية ثابتة وملزمة تنظم حقوق استغلال الموارد المائية المشتركة ومع محدودية الكميات الاقتصادية من المياه في العالم العربي. قد يؤدي ذلك إلى نشوء توترات وصراعات سياسية في المنطقة العربية وإلى تدخل الأطراف الدولية لحل هذه الصراعات.

- عمق وجود إسرائيل داخل حدود الدول العربية وقيامها باستغلال الموارد المائية أعطاها الصيغة السياسية حتى أصبح الوصول إلى حل سلمي لأزمات المنطقة السياسية مرتبطا بالنزاع حول المياه. فأي تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي لا بد أن تتبنى الحل الشامل بما في ذلك حل النزاع حول المياه إلى جانب حل النزاع حول الأرض. إن الماء يعتبر عاملا مهما في الصراع السياسي. يبدو أحيانا كسبب وأحيانا أخرى كنتيجة، وتتمثل آثار الندرة المائية على العلاقات الدولية في الشرق الأوسط فيما يلي:

1- حدوث تقارب وتنسيق بين بعض الدول بهدف عقد اتفاقيات وقيام تعاون لتحقيق مصالح مائية مشتركة كالتنسيق المصري- السوداني في مواجهة دول أعالي النيل والتنسيق العراقي - السوري في مواجهة تركيا والتنسيق الأردني - السوري في مواجهة إسرائيل .

2- حدوث توترات بين بعض الدول نتيجة التنافس على المورد المائي المشترك والتي تؤدي أحيانا إلى مواجهة عسكرية.

3- تدخل أطراف دولية بحجة حل النزاع القائم بين بعض الدول المشتركة في مورد مائي واحد كما يحدث بالنسبة للصراع العربي- الإسرائيلي حول موارد المياه.

من النتيجة الثانية تتضل إلى أن أثر الندرة المائية في منطقة الشرق الأوسط تتراوح بين حالات ثلاث وهي:

أ/ منطقة الخطر: وتدخل في إطارها الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة مع إسرائيل حيث تتفاعل فيها محاور الخلاف الديني والحضاري والسياسي والاقتصادي والمكونة للصراع العربي الإسرائيلي الذي لا يزال قائما رغم عملية السلام.

ب/ منطقة الخطر المحتمل: وهي المنطقة التي لديها اكتفاء ذاتي محدود من المياه حاليا ولكنها ستواجه خللا في الميزان المائي في المستقبل تدخل في إطارها العراق، سوريا.

الهوامش:

[1]- منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ، فيفري 2001)، ص80.

[2]- --mustapha dolatyar and tim grey, water politics in the middle east,(great britain : macmilland press Ltd, 2000) p 62

[3]- فتحي علي حسن، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997) ص 13.

[4]- محمد الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2001) ص 253.

[5]- محمود سمير احمد،معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط،(القاهرة: دار المستقبل العربي،1991)،ص21.

[6]- عبد الملك خلف التميمي،المياه العربية:التحدي والاستجابة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 1999) ص151 .

* يعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم، يحيط به حوض واسع تتوزع مساحته على 9 دول إفريقية: مصر، السودان، اثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، رواندا وبورندي، يبدأ من أواسط إفريقيا وإثيوبيا وينتهي بمصر، ليصب في البحر المتوسط، وتحتل مصر والسودان أكثر من 70% من مساحة حوض النيل وهذا ما يجعلها أكثر استفادة من بقية الدول.

[7]- منذر خدام، مرجع سابق، ص89.

**-منظمة تيكونيل: تدعمها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وهي منظمة تحاول التقريب بين دول حوض النيل من خلال تنفيذ مشروعات خاصة بتنمية المياه.

[8]- السيد البشري، مشكلة المياه وتأثيرها على الأمن القومي العربي،(الرياض،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1998-11-21).

[9]- رضا بوكراع،"المياه العربية والتحديات الآنية،الأمن المائي العربي" (بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، جوان 2000)،ص164.

[10]- المرجع نفسه، ص 165.

***-اتفاقية1959: عقدت في نوفمبر 1959 بين حكومتي مصر والسودان وتضمنت: الحقوق المكتسبة، مشروعات ضبط مياه النهر وتوزيع عوائدها، مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض نهر النيل للتعاون الفني بين مصر والسودان.

[11]- عبد المالك خلف التميمي،مرجع سابق، ص 172.
[12]- رضا بوكراع،مرجع سابق،ص94.
[13]- محمود الأشرم،مرجع سابق،ص24.
[14]- المرجع نفسه، ص39.
[15]- رمزي سلامة،مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية، (الإسكندرية، دار المعارف،2001) ص114.
[16] - -peter rogers and peter lydon,water in the arab world(the American university incairo press. 1st published 1996).p13.
[17]- عبد العزيز شحادة المنصور،المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2000) ص 109.

[18]- علي حسان باغيش،"المشاريع المائية التركية وأحكامها القانونية"، الأمن المائي العربي، (مركز الدراسات العربي الأوروبي) ص224.
[19]- رمزي سلامة،مرجع سابق،ص97.
[20]- فتحي علي حسن،مرجع سابق،ص103.
[21]- رمزي سلامة،مرجع سابق،ص97.
[22]- منذر خدام،مرجع سابق، ص241.
[23]- عبد المالك خلف التميمي،مرجع سابق، ص78.
[24] - j.taac.cheval, water and peace in the middle east,(printed in the netherland, 1994) p 87.